الفصل الثالث

التفريع والتجميع

٢٦. كان إنشاء الفروع في أول أمره استجابة لظروف الحرب. ولكن هذه الاستجابة تجاوزت مجرد تجنيب الجامعة مغبة التعطيل أو تجنيب أهلها مخاطر القتال ومصاعب الانتقال. فقد أصبح التفريع بابا لمطامح فرضت نفسها على الجامعة، هي نفسها المطامح التي استهدفت مناطق البلاد وجماعاتها ومختلف مرافقها. فأصبحت الفروع غرضا للسيطرة أو لتنازعها من جانب القوى المهيمنة في كل منطقة. وتبعت حالة كل فرع، إلى مدى بعيد، مسلك القوة المسيطرة عليه ومدى نفوذها في دائرة السلطة. فقد كانت هذه القوة محكمة في أهم شؤون الفرع: من اختيار المدير الذي حاز، لحساب القوة التي كانت تفرضه، نوعا من الاستقلال بشؤون الهيئة التعليمية، إلى السيطرة على مقدرات التمثيل والنشاط الطلابيين، إلخ. وقد ثبتت ملامح من هذه الاحتكارات، بعد نهاية الحرب، سهل استمرارها منطق المحاصة والتلزيم السياسيين بما فرضاه من إيكال أمر المناطق والطوائف، لجهة علاقتها بالدولة، إلى مراجع وقوى بعينها خرج كل منها من الحرب حائزا نوعا من حق التصرف بما يخص منطقته أو طائفته من حقوق على الدولة. وهو ما انتهى إلى تقاسم للمؤسسات العامة ضرب عموميتها إذ وزعها بين مراجع جزئية التمثيل دامغا كلا منها بدمغة المرجع الذي يتولاها بالأولوية ومجزئا بعضها الآخر إلى مواقع تتوزعها المراجع فيما بينها. ولم تنج الجامعة اللبنانية من هذا المنطق واعتمدت فيها الصيغة الأخيرة-أي تعدد المراجع وما يليها من ولايات. كانت هذه هي وجهة الاستعمال السياسية للتفريع. فهذا الأخير لم يكن، حين انطلق في الحرب ولا حين صمد بعدها،

مجرد تلبية فرضت نفسها لحاجة عملية. بل إن المطلوب، على وجه التحديد، إذا أريدت العودة إلى منطق المؤسسة، أن يتحول التفريع إلى تلبية لحاجة عملية. أي أن تمليها مصالح جمهور المؤسسة وحسن أداء هذه الأخيرة لوظيفتها العامة. من هذا المنطلق الجديد يمسي متوجبا النظر إلى فرص دراسية وفرتها فروع الجامعة القائمة خارج بيروت الكبرى لفئات وشرائح اجتماعية كان وصولها إلى الجامعة مستصعبا (سكان المناطق البعيدة، والإناث منهم على الخصوص). هذا إلى مساهمة الفروع المذكورة في تخريج اختصاصيين من سكان تلك المناطق تحتاجهم قطاعات فيها ولا سيما قطاع التعليم.

٢٧. **الجامعة اللبنانية اليوم هي جامعة مشتتة، ليس لها عنوان.** فقد كانت موزعة عام ٩٨/١٩٩٧ على أربعة وثلاثين موقعا، داخل بيروت الكبرى وسائر المحافظات. بعض الكليات موحد (الطب، الصيدلة، الزراعة، السياحة) وبعضها موزع في فرعين (التربية والإعلام، علما بأنه صار لكل منهما موقع ثالث ضمن بيروت)، وهناك كليتان ومعهد بثلاثة فروع (إدارة الأعمال والهندسة والفنون، علما بأن لإدارة الأعمال شعبة في النبطية وأخرى في عاليه ولمعهد الفنون شعبة في دير القمر)، وهناك خمس كليات تقوم في خمسة فروع (الحقوق، الآداب والعلوم الإنسانية، العلوم الإجتماعية، الصحة، والعلوم).

٢٨. **يجمع هذا الشتات حال من الفقر العام في البنى المادية في الكثير من الكليات، وترد في خدمات الصيانة.** وهذا ما تظهره الوقائع، كما تظهره الشكوى العامة والتذمر من قبل أفراد الهيئة التعليمية والطلاب. الإجماع منعقد على فقر المكتبات، الصغيرة إجمالا والمتقادمة المحتويات، والمفتقدة للجديد من الكتب المتخصصة والدوريات، فضلا عن قصر الدوام والنقص الفادح في تجهيزها، وعن عدم صلاح محتوياتها لحاجات البحث العلمي،

وهذا أيضا حال المختبرات. والمساحات ضيقة. وأجهزة الحاسوب قليلة العدد أو مشلولة والصيانة متردية، وهلمجرا . المهم أن تمدد الجامعة في فروع تتجاوز قدرتها المادية والإدارية سبب تملعا في نسيجها المادي، وولد حالة عامة يمكن وصفها بالمزرية (أنظر الفصل الرابع).

٢٩. **وفي إطار التنازع والشد في هذا الاتجاه أو ذاك تعرضت بعض الفروع أكثر من غيرها لتدهور الشروط الأكاديمية فيها.** وتشير المعلومات المجمعة أو الآراء التي أدلى بها أساتذة الجامعة إلى وجود تسهيلات أفضل في بعض الفروع الثانية، أولى مواليد التفريع (١٩٧٧)، وذلك بفعل المساندة التي تلقتها هذه الفروع من محيطها، وكان رئيس الجمهورية آنذاك، ووزير التربية، من هذا المحيط. وساهم في ذلك لاحقا عدم ثبات الميليشيا المحيطة بها في سدة الحكم، فجنبها ذلك ما تعرضت له الفروع الأخرى من ضغوط متمادية للقوى التي طال وجودها في الحكم ومشاركتها في اتخاذ القرارات اليومية حول الجامعة. وتشير ردود الأساتذة إلى أن الفروع الأولى والخامسة كانت الأكثر تعرضا لهذه الضغوط ولإجراءات الاستيلاء عليها وهدر المعايير الأكاديمية. هذا التباين بين الفروع يحمل في أحد وجوهه معنى التفكك، ويبقى، في وجه آخر، ضمن سقف الفقر العام في البنى المادية.

٣٠. **أنشأ التفريع حالة من التفكك في المناهج وتطبيقها، وكأن الإجازة التي يحصل عليها طالب في فرع معين هي غير الإجازة التي ينالها طالب ثان في فرع آخر في الكلية نفسها.** فمن أصل ٧٢٧ مقررا (أو مادة) تعلم في ست كليات تعتمد النظام السنوي (الحقوق، الآداب، إدارة الأعمال، العلوم الاجتماعية، الفنون، الإعلام) ثمة ٣٦٣ مقررا فقط (٥٠%) تعتبر مقررات متطابقة، أي تعطى في جميع فروع كل كلية تحت التسمية نفسها، وبالمدة الزمنية نفسها (ساعة، ساعتين، إلخ. في الأسبوع). وأما في باقي الحالات فإما أن المقرر غائب في فرع دون غيره (٥،٥%) أو موجود في فرع دون

غيره (٨،٨%) أو موجود في مختلف الفروع لكن يعطى في مدد زمنية متباينة (٣٢،٥%) أو أن هناك جملة من المقررات المختلفة في أسمائها ومددها بين فرع وآخر (٣،٤%). وترتفع نسبة المقررات المتطابقة إلى ما فوق ٥٠% في إدارة الأعمال والعلوم الاجتماعية، لكنها تنخفض إلى ٤٠% وما دون في الحقوق والآداب والفنون والإعلام[١٨]. كذلك ساهم التفريع في التردي العام بفتح البرامج ووضع المناهج وتطويرها (أنظر الفصل الخامس).

٣١. **ولا يخفى أن التشتت تبرره وتؤمن استمراريته مصالح ضيقة للمستفيدين من الفروع إداريا وماليا وتربويا وسياسيا.** بحيث تحولت الفروع إلى مناطق نفوذ جغرافية وطائفية بحكم الظروف التي أملت تأسيسها وبررت استمراريتها. وبطبيعة الحال فإن الناتج هدر مالي وبشري (في طاقات كل من الهيئتين التعليمية والإدارية) تفرضه صيغة التفريع الراهنة فرضا على الجامعة فيحول دون عقلنة أدائها العام وتحسينه (أنظر الفصل السابع حول الهيئة التعليمية والفصول التاسع والعاشر والحادي عشر حول الهيكلية الأكاديمية والهيكلية الإدارية والشؤون المالية).

٣٢. **يستند دعاة توحيد الجامعة في حججهم ضد التفريع إلى الآثار السلبية العديدة له:** تثبيته حال التعازل الطائفي والجهوي بين صفوف النخبة وما يشكله ذلك من خطر على مستقبل البلاد الاجتماعي-السياسي وعلى السلم الأهلي، وتفتيته الشخصية المعنوية للجامعة وفاعليتها الإدارية والسلطة الأكاديمية ومعاييرها فيها، وتحويله الفروع إلى إقطاعات سياسية وإدارية على نحو يسهل سيادة منطق المحسوبيات وفساد عملية التوظيف والخلل في الإنفاق وفي اختيار الطلاب وتعليمهم وترفيعهم، وتثبيته الحال الزرية لأبنية الجامعة وتجهيزاتها التي يشكل كل ترميم فيها بابا إضافيا للهدر، وتسببه بهدر كبير في جهود الهيئات الإدارية والتعليمية بفرضه تكرار الجامعة للوظيفة الواحدة، وضربه وحدة التمثيل الطالبي وفاعليته وجعله هذا التمثيل أسيرا

في كل فرع لحزبية طائفية طاغية، وتغليبه لونا طائفيا على الهيئة التعليمية في كل فرع، فضلا عن الهيئة الإدارية والموظفين، وفرضه منطقا طائفيا على تكوين المجالس الجامعية (مجلس الفرع، مجلس الوحدة، مجلس الجامعة)، ورابطة الأساتذة المتفرغين، وقد بلغت قوة هذه الامتدادات حداً تمكنت معه من إقصاء ما كان تبقى في الرابطة من نزعات كانت تتغذى من تجربة الجامعة الواحدة قبل الحرب، إلخ.

٣٣. **لكن للمدافعين عن بقاء الفروع حججهم:** فالفروع تتماشى عندهم مع دواعي إنماء المناطق وتحاشي النزوح نحو المدينة، ومع اللامركزية الإدارية (التي تتبناها الدولة) ومع تأمين فرص التعليم العالي للطلاب في المناطق، وتحفظ الأمان في العمل للهيئتين التعليمية والإدارية، وتحفظ استقلال التمثيل الطلابي واستقلال النشاط السياسي في كل فرع بعيدا عن اتجاهات الهيمنة المتأتية من فروع أخرى، ويتماشى التفريع مع الوضع السياسي العام في البلاد ومع مفهوم التعدد. ثم إن "التوحيد" له مشكلاته الناجمة عن زرع جسم ضخم (للجامعة) في موقع واحد (المواصلات، حفظ الأمن، الحريات، احتمالات التصادم بين الطلاب، الصعوبات الإدارية، إلخ) أو الناجمة عن مفاعيله: إلغاء التباين بين الفروع بتعميم المستوى الأدنى، إلغاء التنوع الثقافي والاختيارات اللغوية، وإلغاء تنوع أنظمة التدريس ومناهج البحث، فضلا عن التنوع الأيديولوجي، إلخ.

٣٤. **السجال بين المدافعين عن التوحيد والمدافعين عن التفريع يعود إلى وضعيات سياسية حساسة. وإصلاح الجامعة، إذ يستهدف الواقع المتردي الناجم عن التفريع، يستلزم مشاركة سائر أهل الجامعة فيه.**

أ. قبل ١٩٧٥ كان توسيع الجامعة اللبنانية وإنشاء كليات تطبيقية خارج بيروت مطلبا رفعته القوى الطالبية بمختلف اتجاهاتها، في إطار مفهوم اللامركزية وإنماء المناطق، بما يعني ذلك من زيادة في فرص الالتحاق

بالتعليم العالي في هذه المناطق وتأمين حاجاتها التنموية من الاختصاصيين الجامعيين. وهذا يعني أن **وجود الفروع الثالث والرابع والخامس يقع، نظريا، في باب اللامركزية.**

ب. لكن عندما صدر المرسوم ١٢٢(عام ١٩٧٧) بإنشاء الفروع الثانية وأوكل صلاحيات مجلس الجامعة إلى مجلس الوزراء جوبه باستنكار من الفروع "الأولى" ومحيطها السياسي. وظل هذا الاستنكار قائما حتى بداية الثمانينيات ثم بدأ بالخفوت تدريجا. فقد برزت قوى سياسية جديدة في بيروت "الغربية" والجنوب تناظر القوى القائمة في بيروت "الشرقية"، وجرت الأمور وكأن كل طرف نال حصته من فروع الجامعة. فخفت الاستنكار وتحول إلى دفاع عن الفروع المستجدة وعن حاجاتها. وحيث لم تتمكن بعض القوى من إنشاء "فروع" فرضت وجود "شعب" (النبطية، عاليه، ودير القمر). **وهكذا صار التفريع قائما بإجماع المذاهب.**

ج. أما بعد اتفاق الطائف وبدء الجمهورية الثانية (عام ١٩٩٠) فقد تغير ميزان القوى في الدولة لمصلحة القوى السياسية الإسلامية، وبدأت منذ تلك الآونة الدعوة إلى التوحيد. **وبالتالي فإن الحجج المسوقة دفاعا عن التوحيد أو عن التفريع تجد منابتها في وضعيات سياسية حساسة:** شعور "أقلوي" لدى المدافعين عن التفريع، وخوف جدي من أن يؤدي التوحيد إلى إزالة التباينات في النوعية وتعميم المستوى الأدنى، وإلى إلغاء المواقع الباقية للقوى الاجتماعية المسيحية داخل الجامعة. يقابله شعور "أكثروي" لدى المدافعين عن التوحيد. ويؤيد طروحات المدافعين عن التفريع كون دعاة التوحيد هم القيمون على الفروع الأخرى، أي أنهم، في نهاية المطاف من أهل التفريع أساسا، مع نية مبيتة للسيطرة على الفروع الثانية. كذلك يؤيد هذا الشعور أن بعض دعاة التوحيد يستهدفون في طروحاتهم علنا الفروع الثانية فحسب، مع غض النظر عن شعب عاليه ودير القمر والنبطية.

د. ومجمل القول إن قضية التفريع والتجميع لا تستقيم معالجتها استنادا إلى مصالح فئوية، وتفرض تحاشي استفزاز أي مشاعر طائفية، كما تفرض تقديم رؤية شاملة لمستقبل الجامعة اللبنانية، تأخذ بالاعتبار متطلبات اللامركزية وحاجات المناطق، ومتطلبات الحفاظ على الجودة، ووقف الهدر وزيادة الفعالية ووجود نظام فعال للسلطة الأكاديمية. وهذا يتطلب جمع الجهود وتأمين **التوافق حول الإصلاح والالتزام بالسير فيه، وإنشاء جامعة مركزية قوية لأن الجامعة هي التي تجمع. وإذا كانت متطلبات اللامركزية تفرض وجود فروع في المناطق، فإن متطلبات الجودة والفعالية تفرضان فتح البرامج واغلاقها في هذه الفروع تبعا لمعايير واضحة في الجودة الأكاديمية.** ويقتضي ذلك اتخاذ ما يلزم من الاحتياطات لإبقاء الفروع مشدودة إلى مراكز الكليات الرئيسية وملتزمة معاييرها. فقد ظهر بالتجربة أن انطواء فروع الأطراف على نفسها وبعد ما يجري فيها عن المتابعة العامة ينتهيان بها إلى خضوع غير محمود النتائج لنوع محلي ضيق من المصالح والمقاييس. ويمكن تلافي ذلك باعتماد صيغة الامتحانات المشتركة (وضع الأسئلة وتصحيح المسابقات) حيث تيسرت وبالاقتصار في الفروع على برامج معينة (حلقة أولى، أو اختصاص معين) حيث لا تفرض الضرورة ولا تسمح الشروط بغير ذلك. ويكون التحصيل خاضعا لمعايير التقويم في المركز. أخيرا يجب-ويمكن-أن يعاد النظر منذ الآن في حالات التفريع المفرط على مستوى الدراسات العليا، وهي حالات تتسبب، في بعض الكليات، بهدر جسيم لطاقة الهيئة التعليمية، فضلا عن تفريط في المعايير ينشأ من فقدان شروط البحث التي تقتضيها هذه الدراسات.

٣٥. **يقدم اعتماد صيغة الحرمين في بيروت الكبرى، بما قطعه من شوط عملي نحو التنفيذ، أفقا حسيا للانتقال بمسألة التفريع والتجميع من حالة العبء الرازح على الجامعة، الموروث من مرحلة الحرب والمقيد بمنطقها،**

إلى حالة الاستجابة التنموية الموافقة-إذا أحسن استكمالها-لمعايير عمل المؤسسة ولرسالتها العامة. فإذا أبرم المخطط المتداول بشأن حرم الفنار وبوشر تنفيذه مع الحرم المركزي في الحدث وأحسن الاستعداد لتسلمهما وتسييرهما واعتمد الاتجاه إلى إنشاء الأحرام الثلاثة في المناطق، وأخذ، لجهة البرامج وتكاملها بين المركز والفروع، بما سبق بيانه في الفقرة السابقة، كان لهذه الصيغة مزايا كثيرة أهمها: أ) أنها تحصل للجامعة وحدة الشخصية والعنوان وما يليها من تغيير ممكن-وإن لم يكن محتما-في نظرة أهلها وغيرهم إليها. ب) أنها تزود الجامعة إطارا لتحسين العمل فيها ووسائل لهذا العمل وتبطل أعذارا قائمة للانصراف عنها إلى غيرها وللتهاون في مستوى أدائها. ج) أنها تحقق الوحدة لهيئاتها الطلابية والتعليمية والإدارية من غير استثارة خطيرة لعصبيات المناطق والطوائف. فالحساسية المسيحية مراعاة هنا بوجود حرم كبير في قلب المنطقة المسيحية يفوق الفروع الثانية الراهنة حجما طلابيا. هذا فضلا عن وجود الحرم الآخر على تخوم منطقة مسيحية أيضا. ولا يمكن، في المقابل، مجاراة المطالبة باستمرار الفرز الطائفي القائم إذ هو يمس-بطابعه "الأبارتيدي"-أسا من أسس الصيغة المجتمعية اللبنانية وشرطا من شروط استمرارها، ولا تأخذ به جامعات مسيحية-حالا أو أصلا-هي الأميركية والقديس يوسف والبلمند. هذا فضلا عن أن تجربة هذه الجامعات وتجربة فروع الشمال والبقاع تبطل الحجة الأمنية القائلة بتعذر التعايش الطائفي في الجامعة واحتمال إفضائه إلى العنف. د) أنها تنحو إلى فرض التجانس المفقود اليوم في البرامج والمناهج ومعايير التقويم. وهي لا تمنع، مع ذلك، تنوعا في الخيارات اللغوية-المرجعية ضمن الكلية الواحدة تدعو إليه اتجاهات الطلاب الثقافية وإعدادهم السابق للجامعة، هـ) أنها توسع، بوجود عدد من الكليات المتآزرة في حرم واحد، في مجالات الاختيار المتاحة للطلاب، إذ تتيح لهؤلاء أن يسجلوا أنفسهم في مقررات

موزعة بين كليتين، مثلا، ومتكاملة. وهي تتيح أيضا عدم تكرار المقـــررات المشتركة بين الكليات، فتحقق وفرا مختلف الوجوه بتدريس كـــل مـــن هـــذه المقررات مرة واحدة ما لم يفرض عدد الطلاب اللجوء إلى التشعيب. و) أنها ترد ذريعة "إنماء المناطق" المتخذة مانعا للتجميع، وتخفف ثقـــل الســـنوات الأولى الفادح (والمفتعل) عن الحرمين الجديدين ولا تنقص طـــلاب فـــروع المناطق الحالية (إذا اعتمدت فيها صيغة الحلقة الأولـــى) إلا بمقـــدار ٣٠% تقريبا وتبسط هيكلية التدريس فيها ونظام حاجاتها، بحيث تقفل دهاليز الـــهدر أينما فتحت، ولا سيما على مستوى الدراسات العليـــا بخاصـــة. ز) أنـــها لا تورث، فوق ذلك، عزلا طائفيا في المناطق، لأن تكوين طلاب فروع المناطق يتصل بالبنية السكانية لها وليس بالفرز الطائفي، وهو عموما تكوين مختلـــط. ح) أنها تحصر الحاجة إلى تسهيلات سكنية وغيرها لطلاب المنـــاطق فـــي حرمي بيروت في أعداد محدودة من الذين لا يتابعون دراستهم في المنـــاطق. ط) أنها توزع ضغط المواصلات والحركة واحتياجات الكتلة الطلابية الكبيرة، في محيط بيروت، بين موقعين. ي) أنها تفسح في المجال، مســـتقبلا، أمـــام توحيد لإجراءات القبول، في الجامعة، يعمم الصيغـــة المركزيـــة لمباريـــات الدخول ويتضمن إجراء بعض الامتحانات مركزيا أيضا. ك) أنها تبقي في يد الجامعة مساحتين ضخمتين من الأرض في جوار بيروت، فلا تتخلى الجامعة عن أي منهما (بخلاف ما تنتهي إليه صيغة الحرم البيروتي الواحد). وهـــذه ضمانة عظيمة لإمكانات نمو الجامعة في المستقبل. فهذا النمو لم ينفك، منـــذ وجدت الجامعة، عن تجاوز التوقعات.

[أنظر التوصيات والاقتراحات: القسم الثاني، ص ١٤٦]